دور الإصلاح الضريبي في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠)

أ. وليد محمد عبد المقصود[١] ، أ.د. هويدا عبدالعظيم[٢]

مُلخّص:

تهدف الدراسة إلي تحليل النظام الضريبي والهيكل الضريبي في جنوب أفريقيا، وكذلك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيل الحوافز الضريبية لزياده تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جنوب أفريقيا، مستخدمه المنهج الاستقرائي لتحليل البيانات المستخدمة عن الإيرادات الضريبية، وخصوصًا الضريبة علي الشركات ، باعتبارها من أهم أدوات الحوافز الضريبية .

ولقد إنطلقت الدراسة من فرضية أن هناك أثر موجب للحوافز الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن جنوب أفريقيا تحتاج إلى إعادة النظر في تطبيقها لأسعار الضريبة نظرًا لأن الإجراءات الحالية لا تحقق الأثر المستهدف فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يكون الحل هو المزج بين الحوافز الضريبية والأسعار الضريبية التي توفر المزايا الضرورية لتحسين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحتاجها البلاد. كما أن الانفتاح والاستقرار السياسي والتنمية المالية والحوافز المالية والبنية التحتية، كلها تعد أيضًا عوامل مهمه يتوقف عليها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا.

وتوصي الدراسة بالعمل على تطوير وتدعيم وتحديث هياكل البني التحتية للاقتصاد لما لها من أثر إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا. وكذلك إعادة دراسة هيكل الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، حيث إنها غير كافيه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وترشيدها من خلال ربطها بالأولويات الاقتصادية والقرارات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية.

الكلمات الدالة: الإصلاح الضريبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، جنوب أفريقيا

١- باحث بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

٢- أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا.

The Role of Tax Reform in Stimulating Foreign Direct Investment in South Africa during the Period (1994-2010)

Abstract:

The study aims to analyze the tax system and tax structure in South Africa, as well as the determinants of foreign direct investment and methods of activating tax incentives to increase foreign direct investment flows to South Africa , using the inductive approach to analyze the data used about tax revenues, especially corporate tax, as one of the most important tax incentives tools.

The study started from the hypothesis that there is a positive effect of tax incentives on the flows of foreign direct investment to South Africa.

The study concluded that South Africa needs to reconsider its application of tax rates, given that the current procedures do not achieve the target effect with regard to foreign direct investment, and the solution may be to combine tax incentives and tax rates that provide the necessary advantages to improve the flows of foreign direct investment that the country needs. Openness, political stability, financial development, financial incentives and infrastructure are also important factors on which the flow of foreign direct investment in South Africa depends.

The study recommends to work on developing, strengthening and modernizing the infrastructure of the economy because of its positive impact on attracting foreign direct investment flows in South Africa. As well as re-examining the structure of financial and tax incentives for local and foreign investors, as they are insufficient in attracting foreign direct investment, and rationalizing them by linking them to economic priorities and investment decisions that serve development goals.

Keywords: Tax Reform, Foreign Direct Investment, South Africa

مقدمة

تعد جنوب أفريقيا إحدى الدول التي تكافح الفقر، وهي بحاجه إلي المساعدات وتحسين معدلات النمو والنتائج الدالة علي التقدم الاقتصادي لتخفيف حدة الفقر والتغلب علي سائر الصعوبات الأخرى التي تواجه البلاد. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الوسائل التي تنتهجها البلاد للحصول على بعض التمويل اللازم لخفض معدلات الفقر. وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك الاستثمارات تساعد أيضًا علي نقل المعرفة والتكنولوجيا، إلي جانب توفير فرص العمل المتوقعة لإجراء مزيد من التحسينات والتغلب علي المشكلات التي تعاني منها البلاد. ومع المساهمة الايجابية المحتملة لتلك الاستثمارات فمن المنطقي أن يزداد التنافس عليها، وأن تدرس جنوب أفريقيا البدائل المتاحة لتجعل من البلاد فرصه استثمارية أكثر جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب. وعلى ذلك فقد قامت حكومة جنوب أفريقيا بمجموعه من الإصلاحات الضريبية لكي تكون في وضع تنافسي جيد يسمح لها بالتنافس على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أدركت حكومة جنوب أفريقيا ضرورة توجيه الاهتمام إلى النظم الضريبية واستخدام الحوافز الضريبية كأحد أهم الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد.

اولاً: أهمية الدراسة

نظراً لأن السياسة الضريبية أصبحت تلعب دورًا هامًا في إطار كل من السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها تمثل أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتوجيه الحياة الاقتصادية. ولأن السياسة الضريبية تؤثر تأثيرًا مباشرًا في الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة وفي عوائدها بصفه خاصة، مما يجعل من السياسة الضريبية عاملًا هامًا ومؤثرًا في المناخ الاستثماري للدولة المستوردة لرأس المال الأجنبي ، حيث لجأت العديد من الدول النامية التي تحاول أن تصل بالسياسة الضريبية إلي تحقيق الكثير من أهدافها وراحت بواسطتها تخفف من الأعباء عن الاستثمارات الأجنبية بهدف تحفيزها للانسياب إليها، كما منحت العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية لهذه الاستثمارات علي أساس أن هذه الحوافز والإعفاءات تمثل حافزًا قويًا لهذه الاستثمارات مما يشجعها علي الانسياب إليها.

ولأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسية الضريبية في تشجيع الاستثمار كان اختيار هذا الموضوع بهدف بحث تأثير هذه السياسة علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا.

ثانياً : أهداف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة في كيفيه استخدام الإصلاح الضريبي بأدواته المختلفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠) .

كما تهدف الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف الفرعية الأتية :

- فهم الدوافع التي أدت إلى الإصلاح الضريبي في جنوب أفريقيا ، ومراحله ونتائجه .
- تحليل الهيكل الضريبي في جنوب أفريقيا .
- معرفه محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا .
- تحديد نقاط قوة وضعف البيئة الاستثمارية من خلال استعراض عدد من المؤشرات الدولية التي تعكس مدي كفاءة وجاذبيه المناخ الاستثماري في جنوب أفريقيا .
- متابعه وتحليل التطورات التي شهدتها الحوافز الضريبية في جنوب أفريقيا خلال فترة الدراسة .
- محاوله إدراك وفهم العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا .
- الخروج بمجموعه من النتائج المفسرة والشارحة لخصوصيه العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد الجنوب أفريقي .

حيث تسعي هذه الدراسة إلي إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للضريبة، وإيضاح دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية. وكذلك إبراز مدي مواكبة الإصلاح الضريبي للإصلاح الاقتصادي في جنوب أفريقيا، وتحليل أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقيم النظام الضريبي في جنوب أفريقيا.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد تأثير عملية الإصلاح الضريبي في جنوب أفريقيا علي الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك مع نتائج الدراسات التطبيقية الأخرى التي أجريت لبحث ذات الموضوع علي مختلف الدول، فعلي حين توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلي وجود تأثير ايجابي لعملية الإصلاح الضريبي ممثلة في إعادة تأهيل الإجراءات التنظيمية للنظام الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، جاءت دراسات أخري لتأكيد أنه في المرحلة الأولي لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر لا يكون هناك أهمية لتلك الحوافز . وتري دراسات أخري أن هذه الحوافز تكون هامة بالنسبة للشركات الصغيرة التي ليس لها خبرة في الدول النامية، وعلي

الجانب الآخر اتفقت كل الدراسات التطبيقية علي وجود علاقة عكسية وتأثير سلبي بين معدل الضريبة السائد والاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً : تساؤلات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه : هل نجح الإصلاح الضريبي متمثلاً في الحوافز الضريبية في زياده تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا ؟

وتتناول هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات فرعية في هذا الإطار وهي:

١- متي بدأ الإصلاح الضريبي وماهي العوامل التي أدت اليه؟
٢- ما هي مكونات الهيكل الضريبي لجنوب أفريقيا ومراحل تطوره؟
٣- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا؟
٤- ما هي المراحل التي مرت بها جنوب أفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
٥- كيف تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالإصلاح الضريبي في جنوب أفريقيا؟
٦- إلي أي مدي أثرت الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي في جنوب أفريقيا؟

خامساً : فرضية الدراسة

انطلاقًا من تساؤلات الدراسة، وبناءً علي الإشكالية التي سبق وضعها، تقوم الدراسة على اختبار الفرضين التاليين:

١- هناك تأثير إيجابي لعملية الإصلاح الضريبي في جنوب أفريقيا علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
٢- الحوافز الضريبية لها تأثير علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا .

سادساً: الإطار المكاني والزماني للدراسة

تم اختيار جنوب أفريقيا كأحد اهم اقتصاديات الدول الأفريقية والتي استحوذت علي نصيب كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تعتبر دوله جنوب أفريقيا من أعلي الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا .

كما تم بدء فتره الدراسة من سنه ١٩٩٤ باعتبار أن هذا العام والفترة التي تليه تمثل نقطه تحول كبيره في مسار الإصلاح الضريبي لجنوب أفريقيا ، وكذلك في مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فمنذ ميلاد جنوب أفريقيا الديمقراطية الجديدة عام ١٩٩٤، الذي أدى إلى نهاية عصر من العزلة والعقوبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، شهد النظام الضريبي عدة إصلاحات هامة – مثله مثل الكثير من الجوانب الأخرى بالبلاد – حيث أدخلت إصلاحات هيكلية كبيرة تتفاوت درجة أهميتها.

سابعاً : منهجية الدراسة

للإجابة علي الإشكالية الرئيسية وما يتبعها من التساؤلات التي يطرحها موضوع البحث وكذلك اختيار مدي صحه الفرضية الدراسية ، ستعتمد الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل البيانات المستخدمة.

ثامناً : خطة الدراسة

عرضت الدراسة إشكاليتها في أربعه محاور ، وذلك من أجل الرد علي تساؤلات الدراسة في نفس تسلسلها حتي تصل إلى غايتها في اختبار مدي صحه فرضيتها علي النحو التالي :

المحور الأول : تطور النظام الضريبي في جنوب أفريقيا

المحور الثاني : تحليل الهيكل الضريبي في جنوب أفريقيا

المحور الثالث : محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

المحور الرابع : سبل تفعيل الحوافز الضريبية لزياده الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

وأخيرًا النتائج و التوصيات

المحور الأول:
تطور النظام الضريبي في جنوب أفريقيا

من بين المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد في جنوب أفريقيا الفقر والبطالة وعدم توافر العدالة، وبالتالي فمن الطبيعي أن تمثل هذه المشكلات المجالات الأساسية ضمن سياسة الاقتصاد الكلي للحكومة حاليًا. إن حل هذه المشكلات يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي والذي يجب أن يكون متوازنًا بدوره مع زيادة الإيرادات إما من خلال القروض أو من خلال زيادة الضرائب أو إعادة هيكلتها، والسياسة المالية الحكيمة تتطلب أن يظل العجز في الموازنة على معدله الحالي (٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي).(١)

إن الاقتراض لتمويل الإنفاق ليس هو البديل الأمثل حيث أن الدين الحكومي مرتفع بالفعل، ويحتاج تمويل الدين إلى مصادر إيراديه يمكن تطبيقها للتخفيف من حدة الفقر. والبديل الآخر يتمثل في تمويل النفقات المرتفعة عن طريق زيادة الضرائب، ولكن العبء الضريبي في جنوب أفريقيا مرتفع بالفعل.

إن زيادة الضرائب ستؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن هذا في حد ذاته غير كافٍ لتحقيق حصيلة يمكنها أن تعوض الزيادة في الإنفاق أو لخلق فرص عمل كافية. ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يمكنه أيضًا أن يحقق أهداف سياسة الاقتصاد الكلي للحكومة. وثمة بديل آخر وهو إعادة هيكلة النظام الضريبي بغرض توسيع وعاء الضريبة وتخفيف العبء الضريبي وإعادة توزيع الدخل والثروة وتحقيق النمو الاقتصادي.(٢)

ومنذ ميلاد جنوب أفريقيا الديمقراطية الجديدة عام ١٩٩٤، الذي أدى إلى نهاية عصر من العزلة والعقوبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، شهد النظام الضريبي عدة إصلاحات هامة – مثله مثل الكثير من الجوانب الأخرى بالبلاد – حيث أدخلت إصلاحات هيكلية كبيرة تتفاوت درجة أهميتها.

---

(1) Marna Kearney: **Restructing Value – Added Tax in South Africa–A Computable General Equilibrium Analysis,** Unpublished Thesis for Ph. D. Degree (Faculty of Economic and Management Sciences, University of Pretoria , 2003), p 16.

(2) Marna Kearney: **op. cit.,** p 17.

وسوف يتم تناول العوامل التي أدت إلى إصلاح النظام الضريبي في جنوب أفريقيا، ومراحل عملية الإصلاح الضريبي، ونتائج هذا الإصلاح والمنتظر منه وذلك كما يلى:

أولاً – العوامل التي أدت إلى إصلاح النظام الضريبي في جنوب أفريقيا

هناك الكثير من العوامل التي جعلت من الضروري إجراء إصلاحات في النظام الضريبي في جنوب أفريقيا، من أهمها السياسات الاجتماعية و الاقتصادية والعولمة وإدخال الدستور.

١) السياسات الاجتماعية والاقتصادية:[١]

لقد كان التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة الجديدة في جنوب أفريقيا عند توليها مهامها في أبريل ١٩٩٤ هو بناء اقتصاد حديث وقوي .

وقد اشتملت الأهداف المالية الرئيسية لحكومة نلسون مانديلا منذ توليها مقاليد الحكم على خفض العجز في الموازنة ومعالجة النقص في مستوى الادخار الحكومي وتجنب الزيادة المستمرة في الأعباء الضريبية عمومًا. وقد أحرزت الحكومة بالفعل تقدمًا ملحوظًا في خفض العجز قبل الاقتراض، ففي نفس عام ١٩٩٤ – وقبل أن تتولى الحكومة الجديدة الحكم – بلغت نسبة العجز قبل الاقتراض (٤,٥%) من إجمالي الناتج المحلي، والذي من المتوقع تخفيضه إلى حوالي (٢,٢%) من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٢ انخفضت تكاليف خدمة الدين إلى (٤,١%) من إجمالي الناتج المحلي.

٢) العولمة:[٢]

منذ عام ١٩٩٤ دخلت جنوب أفريقيا من جديد اقتصاد العولمة وكان لابد من أن تكون لها القدرة على المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات. وبالتالي كان لابد أن تكون تلك الإصلاحات على مستوى التنافس الدولي.

ومنذ ذلك الحين بدأ تخفيض الرقابة على التبادل التجاري تدريجيًا. وبدأت الشركات بجنوب أفريقيا تدخل مجال المنافسة الدولية. وخلال عام ٢٠٠١ بلغت قيمة الاستثمارات الخارجية المعلنة من جانب الشركات الجنوب أفريقية (٢٤٩) مليار راند بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٤ (٢٠) مليار راند. وهناك الكثير من الأفراد يقومون باستثمارات خارج البلاد ولحماية

(1) Honourable Trevor A Manuel , MP, Minister of Finance, **The South African Tax Reform Experience Since 1994,** Annual Conference of The International Bar Association Thursday, 24 October 2002,pp1-2.

(2) Honourable Trevor A Manuel: **op. cit.,** p6.

وعاء الضريبة بجنوب أفريقيا أصبح من الضروري الانتقال من النظام الضريبي المعتمد على مصدر الدخل الذي لم يعد مناسبًا إلى نظام عالمي يعتمد على مقر الإقامة.

٣) الدستور:

كانت جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤ دولة برلمانية. وبالتالي فلم يكن من الممكن الاعتراض على التشريع بدعوى أنه غير دستوري أو غير مرغوب فيه، ولكن كان يسمح بالاعتراض على عدم اتباع الإجراءات البرلمانية والقانونية الصحيحة. وفي عام ١٩٩٤ صدر الدستور المؤقت (القانون رقم ٢٠٠ لعام ١٩٩٣) وتبعه الدستور الدائم (القانون رقم ١٠٨ لعام ١٩٩٦) وبذلك انتقلت البلاد إلى الديمقراطية الدستورية.[١]

ثانياً – مراحل عملية الإصلاح الضريبي

ولقد بدأت إرهاصات عملية الإصلاح الحالية للنظام الضريبي في جنوب أفريقيا مع إنشاء لجنة مارجو[*] (١٩٨٦) لبحث الهيكل الضريبي لجمهورية جنوب أفريقيا. وقد تم تنفيذ بعض التوصيات الأساسية للجنة مارجو (١٩٨٧) في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.[٢]

ولقد بدأت عملية الإصلاح الضريبي الحقيقي منذ عام ١٩٩٤ على نطاق واسع، وقد تمت على مرحلتين: الأولى التقارير والتحريات التي أعدتها لجنة (كاتز) والتي ساعدت على القيام بكثير من التعديلات الضريبية والتي أعلنت خلال الفترة من ١٩٩٤ وحتي ١٩٩٩. أما المرحلة الثانية

---

(1) Republic of South Africa: **Government Gazette Act, No. 108 of 1996**, (Pretoria: Government, 1996).
(http://www.treasury.gov.za)

(*) **لجنة مارجو:** هي لجنة أنشئت عام ١٩٨٦ في جنوب أفريقيا لبحث الهيكل الضريبي لجمهورية جنوب أفريقيا، ولقد أصدرت توصياتها عام ١٩٨٧، ولقد تضمنت التوصيات الأساسية للجنة مارجو على ما يلي:

– تغير نقطة الخضوع للضريبة من الأزواج إلى الأفراد، حيث وجد أنه لم يعد صحيحاً أن النساء يعتمدن بالضرورة على الأزواج في إعالتهن، وأن الأمر يستلزم وضع نظام للفصل بين ضريبة الدخل على الرجل وضريبة الدخل على المرأة مما يسهل على المصلحة إدارة الضريبة.

تطبيق الضريبة المستقلة على كل من الرجال والنساء على كافة أنواع الدخل . -

– أحقية الأفراد المتزوجين وغير المتزوجين على حد سواء في الحصول على خصومات ضريبية مماثلة.

– الاتجاه نحو هيكل لضريبة الدخل أكثر بساطة بحيث يشتمل على أسعار هامشية أقل وفئات أشمل.

– وقد تم تنفيذ بعض هذه التوصيات في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

(6) South Africa (Republic) : **Commission of Inquiry Into the Tax Structure of the Republic of South Africa (Margo Commission)** (Pretoria: Government Printer, 1987),pp 232-233.

من الإصلاح فهي من عام ٢٠٠٠ وما بعدها، فقد تركزت بصفة أساسية على توسيع وعاء الضريبية والموائمة بين النظام الضريبي والنظم الدولية عمومًا.

وفيما يلي سوف يتم عرض مرحلتي الإصلاح الضريبي في جنوب أفريقيا بشيء من التفصيل.

المرحلة الأولى : (١٩٩٤ – ١٩٩٩) لجنة (كاتز)[1]

في ٢٢ يونيو ١٩٩٤ تم تشكيل لجنة للتحقق في بعض جوانب الهيكل الضريبي بجنوب أفريقيا. وتعرف هذه اللجنة باسم (كاتز) وقد شكلتها الحكومة للتحقق من مدى ملائمة النظام الضريبي الحالي وكفاءته، ووضع التوصيات الخاصة بتحسين النظام الضريبي مع الأخذ في الاعتبار المبادئ الضريبية بها.

ومنذ عام ١٩٩٤ أصدرت اللجنة تسعة تقارير تغطي مجموعة القضايا الضريبية بدءًا من ضريبة الدخل على الأفراد وضريبة الشركات وضريبه القيمة المضافة وإعادة هيكلة الخدمات الإيرادية (التقرير المبدئي الأول نوفمبر ١٩٩٤) ونظم المساعدات الطبية وغيرها من الإعانات (التقرير المبدئي السادس يونيو ١٩٩٧) وحتى المؤسسات غير الربحية (التقرير المبدئي التاسع فبراير ١٩٩٩).

وانطلاقًا من توصيات لجنة (كاتز) فقد أدخلت حكومة جنوب أفريقيا عددًا من المتغيرات على السياسة الضريبية من أهمها:

- إعادة هيكلة المديريات المختلفة بالإيرادات الداخلية والجمارك وضرائب الإنتاج إلى هيئة مستقلة للتحصيل تعرف باسم مصلحة الإيرادات بجنوب أفريقيا (SARS)، عندما أقر مجلس الوزراء في ١٨ أكتوبر ١٩٩٥.

وهذه التغييرات وضعت تلك المصلحة في وضع قوي من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية التي تتمثل في تحصيل كافة الضرائب والرسوم القومية عن طريق توظيف العاملين الأكفاء واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات وتطبيق هياكل تنظيمية تدعم الكفاءة علاوة على نظم الحوافز. وقد أدخلت مصلحة الإيرادات الكثير من الإجراءات لتحسين كفاءة التحصيل وتضييق الفجوة الضريبية.

(1) South Africa (Republic) : **Commission of Inquiry Into the Tax Structure of the Republic of South Africa (Katz Commission)** (Pretoria: Government Printer, 1999), pp 319-340.

كما كانت هناك مبادرات جيدة داخل مصلحة الإيرادات ذاتها لزيادة كفاءة العاملين والتزامهم بالإضافة إلى الهياكل التنظيمية الجديدة وطرق إدارة الموارد البشرية، كما زادت طاقات الفحص والتحري ومقاضاة المشتبه في تهربهم.

- توسيع نطاق تعريف وعاء ضريبة القيمة المضافة.
- تعديل بعض القوانين الضريبة بغرض الالتزام بالدستور الجديد بما في ذلك القضاء على التمييز العنصري والتمييز بين الجنسين.
- إدخال هيكل موحد لفئات ضريبة الدخل على الأفراد كالقضاء على التفرقة بين المتزوجين وغير المتزوجين.
- إدخال بعض التخفيضات الضريبية للممولين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط من خلال بعض التعديلات على فئات الضريبة وشرائح الدخل.
- تخفيض عدد شرائح ضريبة الدخل من عشرة إلى ستة شرائح.
- تخفيض سعر ضريبة الدخل من (٤٠%) عام ١٩٩٤ إلى (٣٠%) عام ١٩٩٩، وكذلك الضريبة الثانوية على الشركات من (٢٥%) إلى (١٢,٥%).
- إدخال الضريبة على صناديق المعاشات بفئة (١٧%) على إجمالي الفائدة وعلى صافي الدخل من الإيجارات عام ١٩٩٦ والتي زادت إلى (٢٥%) عام ١٩٩٨.
- إدخال بعض الإصلاحات الهامة المتعلقة برسوم الإنتاج.
- تخفيض السعر الأساسي لضريبة الشركات من (٣٥%) إلى (٣٠%) عام ١٩٩٩، والذي أدى إلى تخفيض فئة الضريبة على اتحادات الشركات (فيما عدا شركات التعدين)، وذلك من (٤٨%) إلى (٣٨,٧%). وهذا التغير يتماشى مع اتجاه الحكومة نحو تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض السعر الأساسي لضريبة الشركات وعدم اللجوء إلى حوافز الضريبة الانتقائية التي تؤدي إلى تآكل وعاء الضريبة وتشويه خيارات الاستثمار ويؤثر على المساواة في النظام الضريبي.

المرحلة الثانية : ما بعد عام(٢٠٠٠)

عملت الخزانة العامة – منذ عام ٢٠٠٠ – على الإسراع بالإصلاحات الأساسية لضريبة الدخل بغرض توسيع وعاء الضريبة بشكل كبير حتى يتلاءم مع التخفيض الكبير في الفئات الضريبية بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية.

وفي هذا السياق تم القيام بثلاث مبادرات لتوسيع وعاء الضريبة وهما:[١]

المبادرة الأولى: إدخال الضريبة على أرباح رأس المال (CGT)

لقد كانت الحكومة ملتزمة بشكل كبير بتوسيع قاعدة الوعاء الضريبي بهدف تخفيض فئات الضريبة عمومًا. وهذا التوسع في الوعاء الضريبي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إصلاحات ضريبية كبيرة. ويعد أكثر هذه الإصلاحات الهيكلية وضوحًا إدخال الضريبة على أرباح رأس المال.[٢]

المبادرة الثانية: التحول إلى الاعتماد على مقر الإقامة[٣]

قبل عام ١٩٩٤ كانت جنوب أفريقيا منعزلة دوليًا نتيجة لسياسة التمييز العنصري ولطبيعة النظم المالية بها، حيث كانت تطبق نظامًا صارمًا لأوجه الرقابة على سعر الصرف، مما كان يقلل من فرص الاستثمار بالخارج. ونتيجة لذلك كان على جنوب أفريقيا أن تُخضع الدخل الناتج داخل حدودها الجغرافية.

واعتبارًا من أول مارس عام ٢٠٠١، تحولت جنوب أفريقيا من النظام الضريبي المعتمد على المصدر (مكان التوريد) إلى النظام الضريبي المعتمد على الإقامة بالنسبة لكافة مصادر الدخل. وبالتالي يصبح المقيمون خاضعون للضريبة على دخلهم أياً كان مصدره سواءً داخل البلاد أو خارجها، ولم يعد الخضوع للضريبة مقتصرًا على الدخل الذي يتم تحقيقه داخل جمهورية جنوب أفريقيا أو الذي يعتبر كذلك.

المبادرة الثالثة: تبسيط الأدوات الضريبية[٤]

إن استخدام الفوائد الإضافية المعفاة من الضريبة لهيكلة المكافآت والتعويضات بدأ منذ التسعينات، وقد كان ناتجًا عن فقدان جزء كبير من الحصيلة، وحتى يتوقف ذلك أصبحت الفوائد الإضافية خاضعة للضريبة بالكامل.

---

(1) Honourable Trevor A Manuel: **op. cit.,** p5.

(2) South Africa Revenue Service: **Coprehensive Guid to Capital Gain Tax**, (Pretoria: Government Printer, Issue 9, 2020).

(3) South Africa Revenue Service: **Guid on The Residence Basis of Taxation for Individuals 2008/2009**, (Pretoria: Government Printer, Issue6, 2009).

(4) Honourable Trevor A Manuel: **op. cit.,** pp 7-8.

وقد تم إخضاع مديري الشركات الخاصة لنظام ضريبة الدخل التي تؤخذ من المنبع. ولقد استحدثت وسيلة معينة لتحديد الضريبة من المنبع والمتعلقة بما يحصلون عليه من رواتب ومكافآت.

ولقد تم إدخال الكثير من التغييرات بشأن خصم بعض النفقات من الرواتب. وحتى يتم تخفيض الأعباء الإدارية على كل من مصلحة الإيرادات والممولين فيما يتعلق بالنفقات التي غالباً ما يساء استخدامها (كبدلات ترفيه) فقد اقتصرت الخصومات من رواتب العاملين على فئات معينة.

ثالثاً – نتائج الإصلاح الضريبي

وسوف يتم تناوله من خلال نقطتين وهما :

١- نتائج الإصلاح الضريبي وردود الأفعال اتجاهه[١]

لقد ثبتت فعالية الإجراءات التي اتخذت لتحسين الحصيلة الضريبية فمثلاً يتضح أن الحصيلة الضريبية خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ قد تجاوزت الموازنة بمقدار (١,٥) مليار راند. وترجع هذه الزيادة لمجموعة من العوامل بما في ذلك زيادة التضخم والنمو الاقتصادي وإخضاع مديري الشركات للضريبة المستقطعة من المنبع. واسترداد الضريبة الإضافية الناتجة عن الفحص ومعالجة التقديرات الضريبية سريعًا وفرض ضريبة إضافية على الممولين الذين لا يفصحون عن دخلهم أو رقم أعمالهم الحقيقي.

إن المقارنة بين السنتين المحاسبتين ١٩٩٤ و٢٠١٠ يوضح تركيز الحكومة على خفض العبء الضريبي على الأفراد لاسيما ذوي الدخل المنخفض. ويتضح هذا من خلال الفئات الضريبة المخفضة إلى أقل حد ممكن. وعلى الرغم من زيادة الحد الأدنى لسعر الضريبة من (١٧%) إلى (١٨%) على أول (٧٠٠٠) راند من الدخل الخاضع للضريبة عام ٢٠٠٤ إلا أنه يعد أفضل من ذي قبل حيث كان يسري على الدخل الذي يبدأ من (٥٠٠٠) راند عام ١٩٩٤. ويعد زيادة الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة إجراءً هامًا حتى مع الأخذ في الاعتبار آثار التضخم، كما تم تخفيض الحد الأقصى للفئة الحدية للضريبة من (٤٣%) عام ١٩٩٤ إلى (٤٠%) ويطبق هذا السعر على فئات أعلى من الدخل الخاضع للضريبة.

(1) South Africa Revenue Service: **Taxation in South Africa**, (Pretoria: Government Printer, Issue2020, 2020).

إن المقارنة بين الأنواع المختلفة من الضرائب من ناحية التحصيل خلال كل من عامي ١٩٩٤ و٢٠١٠ يعطي أيضًا مؤشرًا على أثر التغييرات التي طرأت على السياسة المالية كنسبة الضريبة على دخول الأفراد والتي تم تخفيضها من (٣٩,٥%) في عام ١٩٩٤ إلى (٣٣,٧%) في عام ٢٠١٠، بينما زادت نسبة الضريبة على الشركات بشكل ملحوظ من (١١,٦%) في عام ١٩٩٤ (بما في ذلك الضريبة الثانوية على الشركات) إلى (٢٢,٢%) في ٢٠١٠.

إن إدخال التخفيضات الضريبية على رؤوس الأموال قد أدى إلى زيادة الاستثمارات (٣,٢) مليار راند والتي من شأنها أن تخلق فرص عمل مباشرة تقدر بنحو (١٦٧٢) وظيفة وغير مباشرة تقدر بحوالى (١٩١١٨) وظيفة. وقد تمت الموافقة على منح هذه الاستثمارات التخفيضات الضريبية الممنوحة للأنشطة الاستراتيجية بناءً على المادة (١٢) والتي أدخلت عام ٢٠٠١.

٢- الجوانب التي ما تزال في انتظار الإصلاح

بالإضافة إلى مجموعة التوصيات التي أصدرتها لجنة (كاتز) والتي لم تنفذ بعد فهناك عدد من القضايا الأخرى التي ما زالت تنتظر الإصلاح في التشريع الضريبي.

إن اللوائح الضريبية تحتاج إلى التبسيط حتى يتمكن الممولون خاصة المشروعات الصغيرة من الالتزام بالقانون بشكل لا يجعلهم يتكبدون مزيدًا من التكاليف، كما إن هناك الكثير من المبالغ النقدية التي لم تحدّث بصفة منتظمة والتي تحتاج إلى إعادة النظر حتى تعكس آثار التضخم مثل الحد الأقصى للنسبة المعفاة من الضريبية من إجمالي أموال المعاشات.

ومن ناحية أخرى فإن هناك مشكلات تفسير لقانون ضريبة الدخل حيث أن المصطلحات المستخدمة في التعديلات الأخيرة تختلف عن تلك التي كانت مستخدمة من قبل. ويحتاج القانون إلى أن تعاد صياغته بالكامل في لغة مفهومة ومبسطة. وعلى الرغم من أن لجنة (كاتز) قد أوصت بالتسجيل الجماعي لأغراض الضريبة.

وعلاوة على ذلك فقد أوصت لجنة (كاتز) بتعيين محقق في الشكاوى الضريبية لحماية حقوق الممولين والوساطة بين الممولين والسلطات الضريبية. كما أصدرت اللجنة الكثير من التوصيات بشأن النظام الضريبي المتعلق بالمعاشات. وتقوم الحكومة حاليًا بمراجعة كافة جوانب الضريبة على أموال المعاشات ومن المتوقع أن تجرى تعديلات كبيرة في هذا الشأن خلال السنوات القليلة القادمة.[١]

(١) South Africa (Republic) (Katz Commission): **op. cit.,** pp 319-340.

المحور الثاني:
تحليل الهيكل الضريبي في جنوب أفريقيا

يمثل الهيكل الضريبي، مجموعة الضرائب المطبقة في بلد ما وفي وقت معين، وتحتل دراسة الهياكل الضريبية أهمية خاصة في نطاق الدراسات المالية في جميع دول العالم، ولكن هذه الأهمية تبرز بشكل مُلح في الدول النامية بسبب كون هذا الهيكل، واحد من أكثر الأدوات الفعالة التي تستعين بها الدول، لتنقل اقتصادها من أوضاع التخلف إلى أوضاع التنمية الاقتصادية.(١)

وبناءً على ذلك يحاول هذا المحور تسليط الضوء على دراسة الهيكل الضريبي في جنوب أفريقيا، من خلال استعراض مكونات النظام الضريبي، مشتملة على الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والتغيرات التي حدثت على هذه المكونات خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠)، والتعرف على الأهمية النسبية لكل مكون من هذه المكونات بالنسبة لإجمالي الضرائب.

أولاً - الضرائب المباشرة

تعرف على أنها "الضرائب التي تفرض على عناصر تتمتع نسبيًا بالدوام والاستقرار".(٢)

حيث أن هذه الضريبة تصيب الشخص مباشرة من خلال ماله دون أي موارية أو وساطة، ولا يمكن أن ينقل عبؤها إلى شخص آخر غير المكلف بها قانونًا. أي أنها الضريبة التي لا يستطيع دافعها نقل عبئها لشخص آخر.

ولقد تطور هذا النمط من الضرائب من (٦١,٢) مليار راند في منتصف عقد التسعينات ١٩٩٤، لتصل إلى نحو (١٢٧,٩) مليار راند في عام ٢٠٠٠، وتصاعد حتى وصل إلى (٣٨٩,٤) مليار راند في عام ٢٠١٠، وكمتوسط خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠) حوالي (١٩٨,١) مليار راند، وبمتابعة تطور حصيلة الضرائب المباشرة في جنوب أفريقيا نجد أنها في تزايد مستمر.

---

(١) د. عبد المنعم فوزي (وآخرون): **النظم الضريبية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٤.

(٢) د. حامد عبد المجيد دراز (وآخرون): **مبادئ المالية العامة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص٣٢.

وتشكل الضرائب المباشرة في جنوب أفريقيا كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال تلك الفترة (١٩٩٤–٢٠١٠) نحو (٥٨,١%)، وكان أدنى إسهاماتها (٥٣,٨%) عام ١٩٩٤، وأعلاها (٦٢,٧%) عام ٢٠٠٨.

في حين حققت الضرائب المباشرة في جنوب أفريقيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٠) في المتوسط (١٤,٢%)، وبلغت أقصى مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي (١٧,١٠%) عام ٢٠٠٨، وأقلها (١٢,٣%) عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) تطور الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب والناتج المحلي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠١٠)

البند(*) / السنة	الضرائب المباشرة (١)	إجمالي الإيرادات الضريبية (٢)	إجمالي الناتج المحلي(٣)	الأهمية النسبية (١) : (٢)	الأهمية النسبية (١) : (٣)
١٩٩٤	٦١٢٣٤	١١٣٧٧٥	٤٩٧٣٦٩	%٥٣,٨	%١٢,٣
١٩٩٥	٦٩١٢٦	١٢٧٢٧٨	٥٦٤١٦٤	%٥٤,٣	%١٢,٣
١٩٩٦	٨٣١٠٥	١٤٧٣٣٢	٦٣٥١٨٣	%٥٦,٤	%١٣,١
١٩٩٧	٩٥٣٢٤	١٦٥٣٢٧	٦٩٩٦١٨	%٥٧,٧	%١٣,٦
١٩٩٨	١٠٨٥٦٦	١٨٤٧٨٦	٧٥٣٨٢٩	%٥٨,٨	%١٤,٤
١٩٩٩	١١٧٠٤٥	٢١٠٢٦٦	٨٣٧٢٤٠	%٥٨,٢	%١٤
٢٠٠٠	١٢٧٨٧٧	٢٢٠١١٩	٩٥١٦٨٢	%٥٨,١	%١٣,٤
٢٠٠١	١٥٠٥٣٠	٢٥٢٢٩٥	١٠٤٨٧٥٥	%٥٩,٧	%١٤,٤
٢٠٠٢	١٦٨٣٦٨	٢٨١٩٣٩	١١٩٨٣٤٤	%٥٩,٧	%١٤,١
٢٠٠٣	١٧٦٢٩٤	٣٠٢٤٤٣	١٣٠٣٩٠٧	%٥٨,٣	%١٣,٥
٢٠٠٤	٢٠٠١٩٥	٣٥٤٩٧٩	١٤٤٩٠٢٠	%٥٦,٤	%١٣,٨
٢٠٠٥	٢٣٦٣٣٠	٤١٧١٩٦	١٦١٣٨١٢	%٥٦,٦	%١٤,٦
٢٠٠٦	٢٨٦٣٨٢	٤٩٥٥٤٩	١٨٣٣١٩١	%٥٧,٨	%١٥,٦
٢٠٠٧	٣٣٩١٠٨	٥٧٢٨١٥	٢٠٧٥٤١٤	%٥٩,٢	%١٦,٣
٢٠٠٨	٣٩١٦٩٢	٦٢٥١٠٠	٢٢٩٦٥٧١	%٦٢,٧	%١٧,١
٢٠٠٩	٣٦٧٦٦٠	٥٩٨٧٠٥	٢٤٥٦٦٢٨	%٦١,٤	%١٥
٢٠١٠	٣٨٩٤٤١	٦٧٤١٨٣	٢٧٤٩٥٣٣	%٥٧,٨	%١٤,٢

(*) وحدة القياس : المليون راند أفريقي.

Source:1- Republic of South Africa: Budget Review 2001 National Treasury, (Pretoria: Government, 2001), pp. B.1 – B.2.

2- Republic of South Africa: Budget Review 2012 National Treasury, (Pretoria: Government, 2012), pp. 172 – 174.

ومن أهم مكونات الضرائب المباشرة في جنوب أفريقيا :[1]

١- الضرائب على الدخل والأرباح

ومن أهم أنواع ضرائب الدخل في جنوب أفريقيا:

أ- الضريبة علي دخل الأفراد (PIT)

ب- الضريبة على دخل الشركات

ج- الضريبة الثانوية على الشركات (STC)

٢- رسوم تنمية المهارات Skills development levy

٣- الضريبة على المنح Donations tax

٤- الضريبة على الممتلكات Estate Duty

ثانياً - الضرائب غير المباشرة

تعتبر الضرائب غير المباشرة، إحدى الأدوات المهمة للسياسة الضريبية التي تتبعها الدولة، ولقد اختلف مفهوم هذا النوع عن الضرائب المباشرة طبقًا لمعايير مختلفة سواء معايير إدارية، راجعية الضريبة، أو مدى استمرار المادة موضوع الضريبة. ويمكن أن تعرف الضرائب غير المباشرة على أنها "الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات ويقع عبؤها على المستهلك فقط بشكل غير مباشر".[2]

ولقد تطور هذا النمط من الضرائب من (٥٢,٥) مليار راند في عام ١٩٩٤، لتصل إلى نحو (٩٢,٢) مليار راند في عام ٢٠٠٠، حتى وصل إلى (٢٨٤,٧) مليار راند في عام ٢٠١٠. ولقد حققت الضرائب الغير مباشرة كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة في المتوسط (١٠,٢%) وكان ادني إسهامها (٩,٤%) عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ ، وأعلاه (١١،٤%) عام ٢٠٠٦، وبمتابعه إسهامها في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال نفس الفترة يتضح أن أدني إسهام لها كان (٣٧,٣%) عام ٢٠٠٨ بينما كان أعلاه (٤٦،١%) عام ١٩٩٤ ، بمتوسط (٤١،٩%) . انظر الجدول رقم (٢).

(1) South Africa Revenue Service(Taxation in South Africa): **op. cit.,** pp. 112-153.

(٢) د. رفعت المحجوب: **الأسس الاقتصادية للسياسة المالية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٢٦.

جدول رقم (٢)

تطور الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الضرائب والناتج المحلي في جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠)

البند(*) / السنة	الضرائب الغير مباشرة (١)	إجمالي الإيرادات الضريبية (٢)	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (٣)	الأهمية النسبية	
				(١) : (٢)	(١) : (٣)
١٩٩٤	٥٢٤٦٥,٥	١١٣٧٧٤,٥	٤٩٧٣٦٩	%٤٦,١	%١٠,٥
١٩٩٥	٥٨٠٦٧,٧	١٢٧٢٧٨,٠	٥٦٤١٦٤	%٤٥,٦	%١٠,٣
١٩٩٦	٦٤١٠٦,٦	١٤٧٣٣٢,٣	٦٣٥١٨٣	%٤٣,٥	%١٠,١
١٩٩٧	٧٠٠٣٩,٥	١٦٥٣٢٧,٤	٦٩٩٦١٨	%٤٢,٤	%١٠
١٩٩٨	٧٦٠٤١,١	١٨٤٧٨٥,٩	٧٥٣٨٢٩	%٤١,٢	%١٠,١
١٩٩٩	٨٣٤٩٣,٧	٢٠١٢٦٥,٩	٨٣٧٢٤٠	%٤١,٥	%١٠
٢٠٠٠	٩٢١٦٩,٧	٢٢٠١١٩,١	٩٥١٦٨٢	%٤١,٩	%٩,٧
٢٠٠١	١٠١٤٥٨,٢	٢٥٢٢٩٥	١٠٤٨٧٥٥	%٤٠,٢	%٩,٧
٢٠٠٢	١١٣١٣٧,٩	٢٨١٩٣٩,٣	١١٩٨٣٤٤	%٤٠,١	%٩,٤
٢٠٠٣	١٢٦١٥٦,١	٣٠٢٤٤٢,٦	١٣٠٣٩٠٧	%٤١,٧	%٩,٧
٢٠٠٤	١٥٤٩١٥,٣	٣٥٤٩٧٨,٨	١٤٤٩٠٢٠	%٤٣,٦	%١٠,٧
٢٠٠٥	١٨٠٧٠١,٨	٤١٧١٩٥,٧	١٦١٣٨١٢	%٤٣,٣	%١١,٢
٢٠٠٦	٢٠٨٨٢٧,١	٤٩٥٥٤٨,٦	١٨٣٣١٩١	%٤٢,١	%١١,٤
٢٠٠٧	٢٣٣٤٩٤,٦	٥٧٢٨١٤,٦	٢٠٧٥٤١٤	%٤٠,٨	%١١,٣
٢٠٠٨	٢٣٣٤٣٥,٦	٦٥٢١٠٠,٢	٢٢٩٦٥٧١	%٣٧,٣	%١٠,٢
٢٠٠٩	٢٣١٠٤٢,١	٥٩٨٧٠٥,٤	٢٤٥٦٦٢٨	%٣٨,٦	%٩,٤
٢٠١٠	٢٨٤٧٢٦	٦٧٤١٨٣,١	٢٧٤٩٥٣٣	%٤٢,٢	%١٠,٤

(*) وحدة القياس : المليون راند أفريقي.

Source:1- Republic of South Africa: Budget Review 2001 National Treasury, (Pretoria: Government, 2001), pp. B.1 – B.2.
2- Republic of South Africa: Budget Review 2012 National Treasury, (Pretoria: Government, 2012), pp. 172 – 174.

ولقد مرت الضرائب غير المباشرة في جنوب أفريقيا بتطورات عدة لتأخذ أشكالاً مختلفة من أهمها:[١]

١-الضريبة على القيمة المضافة (VAT)

(1) South Africa Revenue Service(Taxation in South Africa): **op. cit.,** pp. 169-198.

٢- رسوم الإنتاج Excise duties

٣- رسوم الوقود Levies on fuel

٤- الرسوم الجمركية Customs duties

٥- ضرائب أخرى غير مباشرة

إلى جانب الأنواع الرئيسية من الضرائب الغير مباشرة السابق ذكرها – هناك بعض الضرائب الأخرى التي شهدت تحسنًا في حصيلتها، وإن ظلت مساهمة هذه الضرائب في الإيرادات الضريبية الكلية في جنوب أفريقيا متواضعة، وأهم أنواع هذه الضرائب الأخرى، رسوم نقل الملكية Transfer duty، رسوم الدمغة Stamp duty، الضريبة على الأوراق المالية المتداولة Marketable securities tax (MST)، الضريبة على السندات غير المصدق عليها Uncertificated securities tax (UST)، ضريبة المغادرة للمسافرين جوًا Air passenger departure tax، اشتراكات التأمين ضد البطالة Unemployment insurance contribution.

لقد أدت الإصلاحات الأساسية للضريبة خلال العقد الماضي إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي، وحققت مكاسب في مجال العدالة من خلال توسيع الوعاء الضريبي. وقد أصبحت نتائج هذه الإصلاحات ملموسة للممولين على هيئة تخفيضات ضريبية معلنة من ضريبة الدخل على الأفراد، كما أسهمت الإصلاحات الهيكلية الأساسية والتخفيضات الضريبية ضمن النظام الضريبي المحلي في تحسين العدالة والكفاءة والمصداقية وهو ما كان له الأثر الإيجابي على أخلاقيات الممول.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية العامة للنظام الضريبي بجنوب أفريقيا معروفة دوليًا بأنها على مستوى المنافسة وأنها تتسم بسهولة إدارتها. وقد كانت تلك الإصلاحات الضريبية الأساسية مصحوبة بإحياء الإدارة الضريبية والجمركية لضمان تطبيق الإصلاحات الضريبية بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية.

ونظرًا لأن الهيكل الضريبي على وشك أن يحقق الهيكل الملائم له، وهو ما ينعكس على الكفاءة والعدالة المتحققة، كل ذلك يجعل المكاسب الناتجة عن سائر الإصلاحات الأخرى تبدو بسيطة.

وعلى الرغم من ذلك، ومع التحديات العالمية استمرت الحكومة في تخفيف الأعباء الضريبية على الدخل مع التأكيد من جديد على تشجيع الادخار وليس الاستهلاك.

المحور الثالث:
محددات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

سوف يقسم هذا المحور إلى نقطتين رئيسيتين :

أولاً - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

وسوف يتم استعراضها من خلال تسع نقاط وهي :

١- البنية التحتية

إن توافر البنية التحتية السليمة هو أمر هام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بغض النظر عن نوعيتها . ومن المعروف أن البنية التحتية الجيدة تزيد من إنتاجية الاستثمار وبالتالي تعمل علي تحفيز تدفقات (FDI) . إن التوسع في البنية التحتية الاقتصادية الجيدة ، والحفاظ على المرافق الموجودة بالفعل تعد عناصر مهمة لاستراتيجية إصلاح المناخ الاستثماري. وبالتالي فقد خصصت الحكومة موارد مهمة لتطوير البنية التحتية بغرض تحسين نوعية المشروعات الرأسمالية والعمل على استمرارها وتحقيق الكفاءة الشاملة ، والمنافسة والنمو الاقتصادي . إن الإنتاج الصناعي بجنوب أفريقيا يعد رائدًا على مستوى العالم في العديد من المجالات المتخصصة بما في ذلك قاطرات السكك الحديدية والوقود الصناعي ومعدات وماكينات التعدين.(١)

٢- الاحتياطي الدولي

يؤثر الاحتياطي الدولي بشكل كبير علي تدفق رأس المال علي الدول النامية وتعتبر الاحتياطيات الدولية بصفة أساسية هي العوامل المحددة لمناخ الاستثمار ومدى ملائمته في دولة ما. إن زيادة حجم الاحتياطي الدولي يزيد من ثقه المستثمرين ، وبالتالي يجذب المستثمرين الأجانب ، بينما يؤدي انخفاضه إلى العكس.(٢)

٣- توافر الموارد الطبيعية

يعد توافر الموارد الطبيعية عاملاً أخر لا يجب أن يتم تجاهله فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية. والمستثمرون الذين يبحثون عن موارد ينشئون مقراتهم الفرعية في الخارج نظرًا لتوافر المدخلات رخيصة الثمن بصفة ثابتة ومنتظمة كالمواد الخام وغيرها من مصادر

---

(1) Asiedu, E.:" On the determinants of FDI to developing countries: Is Africa different?", **World Development,** Volume. 30, Issue 1, January 2002, pp 107-119.

(2) **Idem.**

الطاقة والتي يتم نقلها بسهوله إلى مقراتهم الرئيسية . والدول التي يتوافر لديها الكثير من مستودعات البترول والموارد التعدينية يفضلها المستثمرون بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج. وتندرج جنوب أفريقيا تحت فئة الدول التي يتوافر لديها الكثير من الموارد الطبيعية.(١)

٤- العائد على الاستثمار

وعموماً فإن (FDI) تتجه إلى الدول التي تدفع عائدًا أكبر على رأس المال . وبالنسبة للدول النامية يصعب اختبار العائد على الاستثمار لأن معظم هذه الدول تفتقر إلى وجود سوق لرأس المال ذات كفاءة. إن الاستثمارات في الدول التي يزيد فيها الدخل الفردي يدر عائدات محدودة على رأس المال ، بالتالي يجب الربط بين إجمالي النتائج المحلي للفرد و (FDI) بشكل عكسي.(٢)

وقد يتجه المستثمرون الأجانب إلى الدول والصناعات التي يركز عليها مستثمرون أجانب آخرون ، وفي هذه الحالة يعتبر قرار الاستثمار الذي تتخذه دول أخرى إشارة جيدة على ملائمة المناخ للاستثمار . أن مصطلح (اقتصاديات التكتل) يصدق غالبًا على هذا الوضع ، إن تراكم الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى نتائج إيجابيه علي المستوي الخارجي .(٣)

وهناك ثلاث أنواع لهذه النتائج الخارجية أولها : مشاركة المستثمرين الأجانب لبعضهم البعض في التكنولوجيا الحديثة . ثانيها : يمكنهم الحصول على الأيدي العاملة المدربة والمواد الخام المتخصصة. وأخيراً يمكنهم المشاركة في المكاسب المتعلقة بالسوق والإعلان.

٥- الاستقرار السياسي

إن استقرار المناخ السياسي يجذب المزيد من (FDI) بما يفوق غيره. إن الدول التي لا تتمتع بقدر كافي من الديمقراطية ولا تكن الاحترام اللازم للوائح القانون والحقوق السياسية تعد

(1) Jenkins, C., and Thomas, L.: **Foreign Direct Investment in South Africa: Determinants, Characteristics and Implications for Economic Growth and Poverty Alleviation**, (Oxford: Oxford University, Centre for the Study of African economies, October 2002), P112.

(2) Asiedu, E.: **op. cit.,** pp107-119.

(3) Campos N., and Kinoshita M.: "The determinants of Foreign Direct Investment: Does liberalization matter?" **Journal of International Economics**, Vol. 42, 2003, pp 82-87.

طاردة للمستثمرين الأجانب. وفي الظروف التي تشهد فيها الحكومة تغيرًا يحاول هؤلاء المستثمرون أن يطمئنوا على أن هذه التغيرات لن تؤثر على استثماراتهم وأعمالهم عمومًا.[١]

٦- الحوافز المالية

تزيد الاستثمارات المالية من مزايا موقع الدولة المضيفة . وهذه الحوافز قد تكون في صورة تخفيض أسعار ضريبة الشركات أو خفض الرسوم على الصادرات والواردات ، أو منح امتيازات خاصة كالإعفاءات الضريبية. ويرتبط هذا بالسياسات المتعلقة ب (FDI) ، وبالتالي تنشأ علاقة إيجابية بين المستثمرين والدولة المضيفة. إن مناطق التنمية الصناعية (IDZs) التي أنشأتها وزارة التجارة والصناعة (DTI) في جنوب أفريقيا تمنح حوافز مالية على هيئة إعفاءات ضريبية وإلغاء الرسوم على الواردات من المواد الخام لتشجيع الصناعات الموجه للتصدير.[٢]

٧- التنمية المالية

وجود الأسواق المالية العميقة قد يسمح للشركات الأجنبية بتمويل الصفقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بشكل أكثر سهوله وتلبية احتياجات رأس المال في السوق المحلي . وقد يتخذ التمويل صورة الحصول على اعتمادات (قروض) من قطاع البنوك أو من خلال استخدام صكوك الدين بالأسواق المالية . (إن القطاع المالي الأكثر تطورًا يزيد من احتمال جذب المزيد من (FDI)) .[٣]

٨- حجم السوق

الاستثمارات الباحثة عن السوق تتطلب سوقًا ضخمة للاستخدام الأمثل للموارد . ومع نمو حجم السوق في بلد ما فإن (FDI) القادمة إلى البلاد تزيد أيضًا حيث يتم إنتاج المزيد من السلع والخدمات . إن كبر الحجم السوق يخفض تكلفة الإنتاج نتيجة لانخفاض التكاليف الثابتة وكذلك وفورات الحجم . ويحرص المستثمرون على الاستثمار في ظل اقتصاد متنامي حيث

(1) Onyeiwu, S., and Shrestha, H.: "Determinants of Foreign Direct Investment in Africa", **Journal of Developing Societies,** Vol. 20, 2004, p 89.

(2) Streak J.: **The Determinants of FDI and South Africa's Industrial Development Strategy: Towards A Research Agenda**, (Cape Town: University of Cape Town, School of Economics, 1998), P6.

(3) Ahmed, F. & Arezki, R. and Funke, N.: **The Composition of Capital Flows: Is South Africa Different?,** (Washington, D.C.: IMF, 2005), pp 40-41.

يمكنهم الاستفادة من وفورات الحجم والاستخدام الأمثل للموارد من خلال كبر حجم السوق . ومن ثم تنشأ علاقه إيجابية بين حجم السوق و(FDI).[١]

٩- الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري في بلد ما هو حاصل جمع الصادرات والواردات مقسومًا على إجمالي الناتج المحلي لبلد ما بناءً على مدى إقبال المستثمرين على تحويل مبالغ كبيرة داخل البلاد وخارجها . إن تخفيض الرقابة على رأس المال وتطبيق سياسات تحرير التجارة يمكن أن يشجع (FDI) ، بينما تعمل السياسات المتشددة على الحد منها . وكما هو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا فقد تم الحصول علي قدر محدود من (FDI) خلال عهد التمييز العنصري حيث كانت البلاد أقل انفتاحا علي سائر دول العالم ، بينما كانت تطبق عدة سياسات للرقابة علي رأس المال . ومع ظهور السياسات الجديدة في ظل حكومة ديمقراطية تم تخفيف الرقابة مما أدي إلي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).[٢]

ثانياً - مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال نقطتين :

١- تحليل تدفقات (FDI) الخاصة بدولة جنوب أفريقيا

إن جنوب أفريقيا تتمتع بمناخ استثمار مفتوح ، وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا حاسمًا في نمو اقتصادها . ومنذ انتهاء عهد التمييز العنصري قامت جنوب أفريقيا بإجراء إصلاحات اقتصادية هامه بغرض جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعلى الرغم من ذلك فلم تحقق ذلك. ومنذ عام ١٩٨٠ ظل الاستثمار الأجنبي المباشر منخفض بالنسبة لاقتصاديات السوق الأخرى المتنامية . وترجع دواعي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة ونقص العمالة المهرة ، وانخفاض حجم المساعدات والبيروقراطية من جانب الحكومة. والعنصر الأخير يشتمل على أمور مثل صعوبة ضمان تصاريح العمل للمديرين والمتخصصين وقوائم الانتظار ،

(1) Lim, E.G.: **Determinants of, and the relation between, foreign direct investment and growth: A Summary of the Recent Literature,** (Washington, D.C.: IMF, 2001), p 175.

(2) Onyeiwu, S., and Shrestha, H.: **op. cit.,** p 89.

إلى جانب التكاليف وعوامل الالتزام بقوانين العمل وعدم كفاية حوافز الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.[١]

إن جنوب أفريقيا تحصل على تدفقات داخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة تتأرجح إلى أقل من (٣٣) مليون راند خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٤ . وهذا يرجع إلى قلة حجم الاستثمارات خلال الثمانينات نتيجة للعزل السياسي الناجم عن نظام الفصل العنصري.[٢] وفى عام ١٩٩٤ – رغم ذلك – حدثت زيادة تدريجية في الاستثمار الأجنبي المباشر من (٣٣) مليون راند إلى (١,٣) مليار عام ١٩٩٥ ثم (٣,٥) مليار راند عام ١٩٩٦، وترجع هذه الزيادة إلى الديمقراطية السياسية وما تلاها من انفتاح اقتصادي على التجارة العالمية.[٣]

وفى عام ١٩٩٧ حدثت زيادة ملحوظة تقدر ب (١٧,٦) مليار راند من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية . وقد كان هذا انعكاساً للخصخصة الجزئية لشركة (TELCOM) والخطوط الجوية الجنوب أفريقية.[٤]

وخلال الفترة ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٠ شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تقلبات بين (٣,١) مليار راند عام ١٩٩٨ و (٩,١) مليار راند عام ١٩٩٩ و(٦) مليار راند عام ٢٠٠٠ .

ومع ذلك فقد حدثت زيادة ملحوظة مرة أخرى في نهاية عام ٢٠٠٦ والتي سجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلالها (٥٨,٤) مليار راند . ويرجع هذا إلى شراء شركة (ANGLO AMERICAN) وهى إحدى الشركات المسجلة ببورصة لندن لإجمالي حصة شركة (DE BEERS) من الأسهم , وبيع أسهم استراتيجية لشركة (TELKOM) والتي كانت مملوكة

(1) International Monetary Fund (IMF): **New Growth Drivers for Low- Income Countries: The Role of BRICSs** (Washington, D.C.: IMF, 2011), P6.

(2) Business Map: **Regional Investor Survey 2001. Opportunities in Waiting,** (Johannesburg, Houghton Estate, 2002).

(3) Business Map: **op. cit.**

(4) Thomas, L., and Leape, J.: **Foreign Direct investment in South Africa: The initial impact of the Trade, Development, and Cooperation Agreement between South Africa and the European Union** (London: London School of Economics, Centre for Research into economics & Finance in Southern Africa (CREFSA), 2005), P9.

بالكامل للحكومة بنظام الاحتكار . وبموجب الصفقة دفع الاتحاد المالي (ثينتانا) حوالي (١,٢) مليار دولار أمريكي مقابل (٣٠%) كحصة في شركة (TELKOM).[١]

ومع ذلك فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية إلى (٩٤٤) مليون راند عام ٢٠٠٢ و (٨٢٤) مليون راند عام ٢٠٠٣ على التوالي . وقد تبع ذلك ارتفاعًا طفيفًا يقدر بنحو (٥,١) مليار راند عام ٢٠٠٤ ، تبعه ارتفاع كبير يقدر بنحو (٣٩,٧) مليار راند عام ٢٠٠٥ ، ويرجع هذا لصفقة شراء بنك باركليز (UK) لبنك ابسا (SA) بمبلغ (٣٣) مليار راند.[٢]

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٠٦ فقد كانت سلبية حيث لم تتجاوز (٣,٤) مليون راند ، ولكنها ارتفعت مرة أخرى في العام التالي إلى مستويات متذبذبة تتراوح بين (٧,١) مليار راند عام ٢٠٠٧ و (٦,٣) مليار راند عام ٢٠٠٨ و (٧,٢) مليار راند عام ٢٠٠٩ , وترجع هذه الزيادة إلى الحصول على كأس العالم في كرة القدم (فيفا٢٠١٠) . وعلى الرغم من ذلك فقد كان هذا أقل من المتوقع بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٠٩.[٣]

وقد شهد عام ٢٠١٠ تغيرًا إيجابيًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بارتفاع بلغ (١٠,٢) مليار راند ، ويرجع هذا الارتفاع إلى التكامل بين جنوب أفريقيا وكل من البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن المبادرة التي وقعت في ديسمبر ٢٠١٠ (BRICS).[٤]

٢- تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا طبقًا للقطاعات والمصادر والناتج المحلي

أ- التحليل طبقًا للقطاعات

يمثل قطاع الصناعة وهو القطاع الرئيسي خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٠ حوالى (٣٦,٣%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بينما يمثل قطاع التعدين والمحاجر

(1) Business Map Foundation**: Angola remains the favoured FDI destination into SADC in 2005** (Johannesburg, Houghton Estate, 2005), P 3.

(2) World Investment Report (WIR)., 2011. Global Investment Trends: United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, P 44.

(3) South African Reserve Bank (SARB): Quarterly Bulletins, 2010- 2011. (http://www.resbank.co.za/Publications/Reports/ Documents/Quarterly Bulletins)

(4) South African Reserve Bank (SARB): **op. cit.**

(٣٦,١%) من إجمالي تلك التدفقات. ويجذب قطاع الخدمات (٣٦,٢%) خاصة في مجال الخدمات المالية التي تمثل (٢٧,٥%) وتشتمل العناصر الخدمية الأخرى على النقل والتخزين والاتصالات وهو ما يمثل (٤,٥%) والتجارة (٣,٧%) والإنشاءات (٣,٤%) أما الخدمات الاجتماعية والشخصية إلى جانب الكهرباء وسائر الخدمات كالمياه والغاز فلا تحقق سوى نسبة ضئيلة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقترب من الصفر , أما قطاع التصنيع فهو القطاع الأقل إسهامًا والذي يجتذب (٢٧,٥%) من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي خلال نفس الفترة.(١)

إن ظهور القطاع المالي كقطاع جاذب للاستثمار يرجع بصفة أساسية إلى الاستقرار السياسي والحرية التي شهدها هذا القطاع وثقة المستثمرين .(٢) كما جذبت جنوب أفريقيا أيضًا مشروعات جديدة في قطاعات مثل السيارات والأدوية وتصنيع الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والمشروبات وهذا الاتجاه يشير إلى إمكانية التحول إلى حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر من استغلال الموارد الطبيعية إلى السوق واستغلال الكفاءات .(٣)

ب – التحليل طبقًا للمصادر

إن تحليل المصادر الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٠ يظهر أن أوروبا هي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر بجنوب أفريقيا تليها أمريكا وأسيا وأفريقيا وأستراليا. ويبلغ إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية والتي مصدرها أوروبا (٤,٨) تريليون راند وهو ما يمثل (٨٤,٢%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية من كافة الاقاليم , يليها الولايات المتحدة بمبلغ (٣٩٥,٦) مليار راند بنسبة (٧%) و أسيا بمبلغ (٢٤١,٤) مليار راند بنسبة (٤,٣%) أما أفريقيا وأستراليا فكانت مساهمتها ضئيلة بالنسبة لإجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلاد , وتمثل

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): **Investment Country Profiles: South Africa** (Geneva: UNCTAD, 2012), P 6.

(2) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)., **2008, 2009, 2010., and 2011: World Investment Report** (Geneva: UNCTAD, 2008,2009,2010,2011).

(3) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),Investment Country Profiles: South Africa 2012: **OP. CIT.,** P 7.

أفريقيا (٠,٩%) بمبلغ (٥٠,٧) مليار راند بينما تمثل أستراليا (٠,٢%) بمبلغ (٨,٨) مليار راند.[١]

ويتضح أن المصادر الإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر القادمة للبلاد من دول منفردة تتركز أساساً في المملكة المتحدة التي تمثل (٣,٥) تريليون راند بنسبة مساهمة مقدارها (٦١,٧%)، يليها هولندا (٤٢٢,٥) مليار راند بنسبة مساهمة مقدارها (٧,٥%)، والولايات المتحدة (٣٨٥,١) مليار راند بنسبة مساهمة مقدارها (٦,٨%)، وألمانيا(٣٦٤,٤) مليار راند بنسبة مساهمة مقدارها (٦,٦%)، وسويسرا (١٧٣,٧) مليار راند بنسبة مساهمة مقدارها (٣,١%).[٢]

إن سيطرة الاتحاد الاوروبي كمصدر أساسي للاستثمارات يرجع إلى وجود الشركات متعددة الجنسيات التابعة لجنوب أفريقيا والتي تمتلك مقرات لها في المملكة المتحدة والمعاملة التفضيلية في دخول السوق البريطانية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة .[٣] وبالنسبة لهولندا وألمانيا فقد كان الدمج بين الشركات وشراء شركات أخري هي العوامل الأساسية وراء تحقيق (٤٢٢,٥) مليار راند و (٣٦٤,٤) مليار راند على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلاد بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠.[٤]

ج – التحليل طبقًا للناتج المحلي

لاختيار دول بعينها يتم اتباع المعايير والتصنيفات المستخدمة في (2005 UNCTAD) حيث تشغل كل من شيلي والمكسيك وماليزيا وجمهورية التشيك والمجر وبولندا المستوى فوق المتوسط من اقتصاديات الدخل بينما تصنف كل من جنوب أفريقيا والبرازيل والصين وتايلاند باعتبارها اقتصاديات متوسطة الدخل على حين اتسمت الهند بأنها الدولة الوحيدة التي انخفض بها اقتصاد الدخول وبناء على ذلك فإن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي بالهند وحدها يقل عن (١%) وبالنسبة للدول الأخرى فالمتوسط بين النسبتين لا يقل عن (٣%) ويتضح من خلال هذا التحليل أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي هي نسبة ضئيلة للغاية حيث تبلغ في المتوسط أقل من (١%)

---

(1) **Idem.**

(2) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD),Investment Country Profiles: South Africa 2012: **OP. CIT.,** P 7.

(3) World Investment Report (WIR), 2011. Global Investment Trends: United Nations Conference on Trade and Development, **op. cit.,** p 188.

(4) South African Reserve Bank (SARB): Quarterly Bulletins, 2010- 2011: **op. cit.**

باستثناء عام ٢٠٠١ وهذا يشير إلى أن الأمر يستلزم مزيدًا من الجهود لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى جنوب أفريقيا حتى يتسنى للبلاد أن ترقى إلى مستوى سائد عن الدول النامية في فئتها.[١]

بالدراسات التي أجريت مؤخرًا بشأن الاستثمارات في الأسواق الناشئة وجد أن وجود قطاع ناجح للشركات المحلية بالبلاد ، وسوق مالية متقدمة في جنوب أفريقيا قد صاحبه بعض الاختلافات في أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المنتشرة بالبلاد .[٢] مثلا في دراسة لاختبار نمط دخول المستثمرين الأجانب في جنوب أفريقيا اكتشف أن نصف هذه الاستثمارات تقريبا (٤٥%) يتم عن طريق الشراء على عكس الاستثمارات الجديدة أو المشروعات المساهمة.[٣] وهناك دراسة أخرى أسفرت عن نتائج مشابهة وكان الافتراض السائد هو أن وجود شبكة عمل تشمل الشركات المحلية الحالية وسوق رأس مال متقدم قد ساعد على دخول المزيد من الاستثمارات إلى جنوب أفريقيا عن طريق شراء الشركات. ويشير تحليل الاتجاهات إلى أن جنوب أفريقيا تستقبل معدلات منخفضة نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر على أن هذا لا يعنى بالضرورة أن الاستثمار من جانب الشركات الأجنبية في جنوب أفريقيا قليل.[٤]

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): **2005 World Investment Report,** (Geneva: UNCTAD, 2005).

(2) Thomas, L., and Leape, J.: **op. cit.,** p 15.

(3) Gelb, S., and Black, A.: **Foreign direct investment in South Africa. Investment Strategies in Emerging markets** (UK : Cheltenham, 2004), pp 177-199.

(4) Thomas, L., and Leape, J.: op. cit., p 16.

المحور الرابع:
سبل تفعيل الحوافز الضريبية لزياده الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا

ترجع ظاهرة المنافسة الضريبية بصفة أساسية إلى العولمة التي نتج عنها زيادة هامة في حجم التجارة عبر الحدود ومن ثم زيادة التدفقات المالية. وعلى البلاد أن تتبنى سياسات استثمارية ودية بما في ذلك الأسعار التنافسية للضريبة، والحكومات التي لا تستطيع أن تفرض سياسات ضريبية فعالة ليس أمامها الكثير لتفعله.(١)

فالمنافسة الضريبية الدولية والتنمية الاقتصادية يرتبطان ببعضهما ارتباطًا وثيقًا، وهذا يرجع إلى أن الحوافز المالية والمناخ الضريبي غالبًا ما يكونان عناصر هامة فيما يتعلق بالمكان الملائم للاستثمار.(٢)

وبينما توصلت الدراسات السابقة قبل عام ١٩٩٠ إلى أن الضريبة لم تمثل عاملا مهمًا في القرارات الخاصة بـ الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الدراسات التي صدرت مؤخرًا قد كشفت عن وجود علاقة واضحة بين الضرائب وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤكد بيناس– كويريه وآخرون على حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر إزاء الاختلاف في الأسعار الضريبية.(٣)

إن الضريبة قد لا تكون لها أهمية كبيرة في بعض قرارات الاستثمار إلا أنها قد تكون ذات أهمية بالغة بالنسبة لقرارات أخرى، وهنا يتم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر الموجة للسوق في مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجة للصادرات، فالأولى لا تتسم بالحساسية تجاه الضريبة إلا في الحالات الشديدة، بينما تتسم الأخرى بتلك الحساسية ، أي العلاقة الطردية المباشرة مع الضريبة وهذا يرجع إلى أن الاستثمارات الموجهة للسوق ينتقل فيها عبء الضريبة إلى المستهلك

---

(1) Sharnam, J.C.: **Havens in a Storm. The Struggle for Global Tax Regulation**, (London: Cornell University Press, 2006), p 3.

(2) Biswas, R.: **Introduction: Globalisation, Tax Competition and Economic Development**, (Devereux, M.P. 2002). The OECD Harmful Tax Initiative. IN: Biswas, R. (ed.): **International Tax Competition and Fiscal Sovereignty**, (London: Commonwealth Secretariat), p 5.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر :

- Easson, A.: **Tax Incentives for Foreign Direct Investment** (The Hague: Kluwer Law International, 2004), p 53.
- Benassy-Quere, A. Fontagne, L & Lahreche-Revil, A.: **Tax Competition and Foreign Direct Investment** (CEPII, NO. 2003-17 , December, 2003), p 19.

بينما في حالة الاستثمارات الموجهة للتصدير تحمل الصادرات بالتكلفة وبالتالي عبء الضريبة.(١)

إن سعر الضريبة الأكثر ارتباطًا بالأنشطة الاستثمارية هو سعر الضريبة على دخل الشركات (CIT) إن الدول الأكثر نجاحًا ينخفض لديها سعر الضريبة على دخل الشركات وبينما يعد السعر الإسمي مهمًا إلا أن السعر الفعلي هو الأكثر أهمية حيث يجب توجيه الاهتمام إلى اللوائح الضريبية الخاصة بالخصومات لا سيما الإهلاك، ورأس المال المحدود واللوائح الخاصة بالخسائر. النتائج تؤكد أن كلاً من الضريبة على القيمة المضافة و الضريبة على أرباح رأس المال واللوائح الخاصة برسوم نقل الملكية لها أهمية أقل.(٢)

وعلى ذلك فقد اتخذت حكومة جنوب أفريقيا مجموعة من الحوافز الضريبية من أهمها:

أولاً – أسعار الضريبة على الشركات

يسرى سعر الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة عند تحديد المسئولية الضريبية لشركة ما طبقًا للمادة (٥،٢) وقد شهدت أسعار الضريبة الفعلية والتشريعية انخفاضًا كبيرًا خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. وفي عام ١٩٩٩ انخفضت أسعار الضريبة التي حددها القانون على الشركات إلى ٣٠% بعد أن كانت ٣٥%. وهو ما يعد انخفاضًا كبيرًا حيث لم تشهد فئات الضريبة سوى ٢% منذ ذلك الحين.(٣)

لقد أدخلت الضريبة على أرباح رأس المال بغية التوسع في وعاء الضريبة بالبلاد وبالتالي مواجهة أثر الانخفاض الكبير في أسعار ضريبة الشركات إلى حد ما ونظرًا لأن ٥٠% فقط من صافي أرباح رأس المال لشركة ما تدخل ضمن الدخل الخاضع للضريبة. فإن الضريبة تُفرض فعليًا بنسبة ١٤% على الأرباح الناتجة من الأصول الرأسمالية وهو ما يسمح رغم ذلك بتخفيض فعلي في أسعار الضريبة على الشركات. وبناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الضريبة على الشركات فإن تخفيض أسعار الضريبة على الشركات يعد أحد الأساليب الفعالة للسياسة الضريبية. من هنا يمكن استنتاج أن جنوب أفريقيا تنوي العمل على جذب الاستثمارات إلى البلاد باستغلال هذا الحافز.

---

(1) Easson, A.: **op. cit.,** p 54.

(2) Easson, A.: **Ibid.,** p 56.

(3) Honourable Trevor A Manuel: **op. cit.,** p 5.

ويبلغ سعر ضريبة الشركات حاليًا (٢٠١٠) بجنوب أفريقيا ٢٨% طبقاً لجداول الضريبة بقانون ضريبة الدخل. وعلى الرغم من ذلك فالشركات الصغيرة تتمتع بتخفيض ضريبي. ولتعريف شركة ما على أنها شركة صغيرة فالشركة يجب أن تكون شركة مغلقة أو شركة خاصة يكون كل حاملي أسهمها أشخاص طبيعيين وعلاوة على ذلك يجب ألا يزيد إجمالي دخل الشركة عن ١٤ مليون راند سنويًا وأن يكون أقل من ٢٠% من إجمالي دخل هذه الشركة ناتجًا عن دخل أو رسوم استثمار مقابل خدمات شخصية.(١)

وعلى الرغم من ذلك فالشركات في جنوب أفريقيا لا تخضع فقط لسعر الضريبة القانونية، ولكن سعر الضريبة الفعلية يتأثر تأثرًا كبيرًا بسعر الضريبة القانوني، إلى جانب الضريبة الثانوية على الشركات (STC).

والضريبة الثانوية على الشركات (STC) هي ضريبة تفرض على شركة ما بناءً على الأرباح التي توزعها هذه الشركة على حاملي أسهمها على شكل أرباح أسهم. فعندما تدفع شركة ما أرباح الأسهم فإن الفارق بين أرباح الأسهم المعلنة، وتلك التي حصلت عليها الشركة نتيجة لاستثماراتها يخضع للضريبة طبقًا للمادة ٦٤ (ب). وقبل عام ١٩٩٦ كان سعر الضريبة (STC) هو ٢٥% والذي أضيف إلى أسعار الضريبة قانونيًا يكون الناتج ٤٨% على الشركات، ومنذ ذلك الحين انخفض سعر (STC) إلى ١٠% (المادة ٦٤ B (٢)، كما انخفضت الضريبة على الشركات إلى ٢٨% (الملحق I من قانون الضريبة)، ونتج عن ذلك أن أصبح السعر الفعلي للضريبة ٣٤,٥٢% عام ٢٠١٠ ومن المتوقع حدوث انخفاض آخر في سعر الضريبة على الشركات لتحل محل (STC). إن التحول الأكثر أهمية من STC إلى الضريبة على أرباح رأس المال يتمثل في أن الشخص الخاضع للضريبة طبقًا لسياسة الضريبة على أرباح رأس المال هو حامل الأسهم، حيث أن STC حاليًا هي ضريبة تُفرض على الشركات.(٢)

ثانيًا – ضريبة الدخل

ويشتمل قانون ضريبة الدخل على عدد من الأحكام التي يمكن تصنيفها باعتبارها حوافز وبينما تعتبر المادة ١١ (A) من قانون ضريبة الدخل النفقات ذات الطبيعة الرأسمالية نفقات غير قابلة للخصم إلا أن المادة ١١ (E) تتضمن حكما ينص على خصم الضريبة على السلع الرأسمالية

(1) PKF International Limited: **South Africa Tax Guide 2011**. (United Kingdom: PKF, 20011e, 2012), p 9.

(2) Republic of South Africa: **The Income Tax Act, No, 58 of 1962**, (Pretoria: Government, Appendix I, 2010).

التي تتقادم وتنخفض قيمتها نتيجة للاستهلاك العادي، والتي لا تمنح تخفيضًا خاصًا بموجب المادة (١٢)، وتشتمل المادة (١٢) على العديد من الأحكام لخصم الضريبة على السلع ذات الطبيعة الرأسمالية.(١)

فإن STC تكون خارج نطاق السعر الفعلي للضريبة على الشركات نتيجة لانخفاض السعر الفعلي للضريبة مقارنة بسعرها القانوني (٢٨%) وإذا ما انطبعت النظرية العامة بشان العلاقة بين سعر الضريبة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على جنوب أفريقيا فهذا قد يزيد جاذبية البلاد أمام المستثمرين الأجانب ووفقاً للضريبة على أرباح الأسهم يتم التمتع بالإعفاء بناءً على طبيعة الطرف المتلقي لتلك الأرباح والشركات التي تعتبر بصفة خاصة أنها مقيمة داخل جنوب أفريقيا تعفي من الضريبة على أرباح الأسهم (المادة ٦٤ F).(٢)

ثالثًا – الإعفاءات الضريبية

وقد أجريت دراسة للمقارنة بين جنوب أفريقيا والعديد من الدول الأخرى التي تقترب منها في الترتيب طبقًا للمؤشر المحتمل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بمنظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٩. وأشارت هذه الدراسة إلى أن جمهورية جنوب أفريقيا لا تمنح إعفاءات ضريبية كحافز ضمن مواد قانونها الضريبي وتؤكد هذه الدراسة على أن الإعفاءات الضريبية هي شكل مألوف من أشكال السياسة الضريبية، وتستخدم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وجد أن سبعاً من كل تسع دول تناولتهم الدراسة وجد أنها تطبق تلك الإعفاءات كحافز . أن تطبيق الإعفاءات الضريبية– رغم ذلك – قد يكون أمرًا مرهقًا من الناحية الإدارية، كما أن المكاسب المحققة منها ما زالت محل شك ، وبالتالي فإنه يبدو أن جنوب أفريقيا تتوخي الحذر عن طريق تجنب هذا الشكل من أشكال الحوافز الضريبية بحيث تقوم بدلاً من ذلك بمنح تخفيضات ضريبية.(٣)

(1) Republic of South Africa: **The Income Tax Act, No, 58 of 1962**, (Pretoria: Government, Section 11(a)(e)- 12, 2010).

(2) Republic of South Africa: **The Income Tax Act, No, 58 of 1962**, (Pretoria: Government, Section 64(f), 2010).

(٣) Kransdorff, M.: "Tax Incentives and Foreign Direct Investment in South Africa", **Consilience-The Journal of Sustainable Development,** No. 3, 2010, pp 68-84.

رابعًا – تخفيض الضريبة على الاستثمار ونظم الإسراع بتخفيض قيمة الأصول[1]

هناك عدد من التخفيضات الضريبية على الاستثمار، إلى جانب نظم الإسراع في تخفيض قيمة الأصول المتاحة تحت مظلة قانون الضرائب لجمهورية جنوب أفريقيا. والتخفيض العام للضريبة طبقًا لأحكام المادة ١١ (E) يمنح الممولين حق خصم تكلفة الأصل المستخدم في أغراض تحقيق دخل خاضع للضريبة، خلال الفترة الزمنية التي تحقق فيها هذا الدخل.

وهناك حكم أيضًا بقانون ضريبة الدخل بشأن التخفيضات الضريبة على السلع الرأسمالية طبقًا لطبيعة الشركة والغرض من الأصل وتتضمن المادة (١٢ E) وصفاً للفترات القصيرة لتلك التخفيضات الضريبية على الدخل الذي تحققه تلك الشركات الصغيرة وتتناول المادة (٢١٢) التخفيض السريع لقيمة الأصول المستخدمة في تصنيع السلع أو تقديم الخدمات الفندقية. كما تُمنح التخفيضات في الضريبية بناءاً على طبيعة الأصل المستخدم. على سبيل المثال تحكم المادة (١٣) بأكملها التخفيضات الضريبية المتعلقة بالممتلكات الثابتة.

وإذا تجاوزت الخصومات والتخفيضات الضريبية لشركة ما الدخل الخاضع للضريبة، وبدأت الشركة تعاني من الخسائر فإنه يمكن ترحيل هذه الخسائر تمشياً مع المادة (٢٠٩ وتستخدم في مقابل الدخل الخاضع للضريبة في السنوات التالية. وتمنح الإعفاءات من ضريبة الدخل أيضًا بشأن الدخل الناتج عن الاستثمارات كالسندات مثلاً.

وفي ظل ضرائب (STC) السارية حالياً يتم الإعفاء من الضريبة المسئول عنها المتلقي طبقًا للمادة ١٠ (1) (K) وبالتالي يُعفي المستثمرون من سداد الضريبة على تلقي الأرباح التي تم توزيعها.

خامسًا – اتفاقيات الازدواج الضريبي

إن جنوب أفريقيا تفرض الضريبة على المقيمين على الدخل الذي يحققونه من أي مصدر من أنحاء العالم، وعلى غير المقيمين على الدخل الذي يحققونه داخل البلاد. ولمنع تأكل وعاء الضريبة من قبل الشركات فهناك إجراءات تم تضمينها داخل قانون ضريبة الدخل (المادة ٣١) ومن هذه الإجراءات كسعر التحويل ورأس المال البسيط. وهذه المادة تضمن عقد صفقات بين شركات المجموعة الواحدة في نطاق تعاملاتها دون أن تذهب الأرباح الزائدة إلى إحدى شركات المجموعة التي ربما أن تقع خارج نطاق شبكة الضريبة داخل جنوب أفريقيا أو أنها تعاني من

(1) Republic of South Africa: **The Income Tax Act, No, 58 of 1962**, (Pretoria: Government, Section 10(1)(k) 11(e)-12(e)(c)-13-20, 2010).

بعض الخسائر وقد تستخدم هذه الزيادة الربحية في تعويض الفاقد من دخلها. وعلى الجانب الأخر فالشركات التي تعمل في بلدان متعددة قد تتعرض أيضاً لخطر الازدواج الضريبي.(١)

وقد ينشأ الازدواج الضريبي بسبب اختلاف الطرق التي تتبعها الدول الأخرى في فرض الضريبة على الدخل. وعلى الرغم من أن المادة السادسة تمنح خصمًا عامًا للضريبة في حالة الازدواج الضريبي فقد قامت جمهورية جنوب أفريقيا أيضًا بعقد عدة اتفاقيات مختلفة لمنع الازدواج الضريبي مع الدول المعنية لإقامة علاقات تقوم على المنفعة المتبادلة لصالح المقيمين داخل البلاد. ومع زيادة العولمة واتساع نطاقها الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى عقد مزيد من هذه الاتفاقيات وضعت نماذج مختلفة من قبل المنتديات الاقتصادية تتضمن أفضل الطرق لعقد هذه الاتفاقيات وما تتضمنه من شروط.(٢)

ومن بين هذه النماذج النموذج الذي وضعته (OECD) وهى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا ليست عضوًا بهذه المنظمة فقد حصلت على مرتبة "الملاحظ" أو "المراقب" وبالتالي يحق لها استخدام النموذج في عقد اتفاقيات . إن اتفاقيات منع الازدواج الضريبي تصبح جزءًا من قانون الضرائب بجنوب أفريقيا بمجرد أن يعتمدها البرلمان وتُنشر في الجريدة الرسمية (المادة ١٠٨ من قانون ضريبة الدخل). وفي الوقت الحالي فهناك بالفعل مثل هذه الاتفاقيات السارية والتي وقعتها البلاد مع خمسين دولة مختلفة تتضمن سائر دول (BRICS) الأخرى، وهو ما يشير إلى أن الجمهورية لها علاقة تجارية قوية مع عدد كبير من الدول.(٣)

كما تستخدم جنوب أفريقيا الضريبة والحوافز غير الضريبة لجذب المستثمرين إلى جنوب أفريقيا وتسجل وزارة التجارة والصناعة الحوافز التالية التي يمكن منحها للمستثمرين المحتلمين.(٤)

---

(1) Republic of South Africa: **The Income Tax Act, No, 58 of 1962**, (Pretoria: Government, Section 31, 2010).

(2) Honiball, M. & Oliver, L.: **International Tax: A South Africa Perspective**(Cape Town: 4th ed, 2008), p 7.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر :

- Honiball, M. & Oliver, L.: **op. cit.,** p 12.
- South Africa Revenue Service: **Double Tax Agreements Listing**. (https://www.sars.gov.za/legal-counsel/international-treaties-agreements/double-taxation-agreements-protocols/)

(4) South Africa department of trade and industry: **Investor,s Handbook,** 2010. (http://www. dti.gov.za/publications/investor-handbook.pdf)

- وضع برنامج للبحوث والتنمية (R&D) يختص بالحوافز الضريبية وهو متاح طبقاً للمادة ١١ (D) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٨) لعام ١٩٦٢.
- وضع برنامج بشأن إنشاء منطقة للتنمية الصناعية (IDZ). وهي منشأة لغرض الحماية الجمركية (CSA) وهي معفاة من الفات ورسوم الاستيراد (المادة ١/١١ (M) من قانون الفات رقم (٨٨) لعام ١٩٩١).
- برنامج حاسم للبنية التحتية (CIP).
- برنامج للتنمية وإنتاج الأجهزة الأوتوماتيكية.
- برنامج للاستثمارات في المشروعات المختلفة (FIP).
- منح الاستثمار الأجنبي (FIG).
- الاستعانة بشركات أجنبية لإدارة وتطوير الشركات المحلية، ومنح حوافز للاستثمار الأجنبي (BPO&O).
- توفير التكنولوجيا والموارد البشرية للبرامج الصناعية (THRIP).
- برنامج داعم للابتكارات الصناعية (SPII).
- برنامج سيدا (Seda) للتكنولوجيا (STP).
- منح حوافز لأماكن إنتاج الأفلام والبرامج التليفزيونية.
- منح حوافز لإنتاج الأفلام والبرامج التليفزيونية بجنوب أفريقيا وكذلك مشروعات الإنتاج المشترك.
- برنامج المنافسة في مجال الملابس والمنسوجات (CTCP).
- حوافز الإنتاج (PI).
- وضع نظام للمساعدة في تسويق الصادرات وزيادة الاستثمارات (EMIA).

وعلى الرغم من أن الأحكام تتضمن تخفيضاً للضريبة على أرباح رأس المال وكذلك الضريبة الثانوية، والضرائب المقتطعة على أرباح الأسهم، إلى جانب وسائل الرقابة على سعر الصرف إلا أنها لم تنص على أي إعفاء من الضريبة على الدخل . وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا ليست عضوًا بمنظمة (OECD) إلا أنها عضو بمجموعة العشرين، ويحتمل أن ينتابها القلق بشأن مدى تضررها من الحملة التي تشنها المنظمة ضد المنافسة الضريبية الضارة. ويوضح الجدول رقم (٣) وضع جنوب أفريقيا بالنسبة لبعض الدول التي ترتفع فيها الضرائب وكذلك بالنسبة لبعض الدول المجاورة، وخاصة بتسوانا وموريشيوس واللتين تطبقان أسعارًا ضريبية أقل

من تلك التي تطبقها جنوب أفريقيا لذلك يبدو كما لو أن الإجراءات الحالية التي تتبعها جنوب أفريقيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية تفتقر إلى القبول الشعبي الذي يمتع به عدد من الملاذات الضريبية.

الجدول رقم (٣)

مقارنة بين الضرائب في جنوب أفريقيا وغيرها من الدول

الدولة	السعر الأعلى الهامش للضريبة الشخصية	سعر الضريبة على الشركات	سعر الضريبة على أرباح رأس المال	VAT GST (Yes)	VAT GST (NO)	الفات في مقابل ضريبة السلع والخدمات VAT GST &
UK	%٥٠	%٢٨	%٢٨	√		%١٥
US	%٣٥	%٣٥	%٣٥		√	تتفاوت من دولة لأخرى السلع والخدمات
Germany	%٤٧,٥	٣٣- %٢٨	٣٣- %٢٨	√		%١٩
Botswana	25%	15%	Effective 11.25% or 18.75%	√		%١٠
Mauritius	15%	15%	N/A	√		%١٥
Brazil	27.5%	34%	34%	√		20%المتوسط القومي ٧,٢٥% State Vat
RSA	40%	28%	Effective 14%	√		14%

Source: Carte D.: **How South Africa taxes compare** (Moneywebtax, 2009), p 12.

ويوضح أيضًا الجدول رقم (٣) أن موريشيوس تطبق أقل الأسعار الضريبة الأسمية بالنسبة للدول الواردة بالجدول ويتضح من خلال النظرة الشاملة إلى أن جنوب أفريقيا تحتاج إلى إعادة النظر في تطبيقها لأسعارها الضريبية نظراً لأن الإجراءات الحالية لا تحقق الأثر المستهدف فيما يتعلق بـالاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يتأتى لها ذلك يجب أن تطلع على وجهات نظر منظمة (OECD) بشان المنافسة الضريبية الضارة. وقد يكون الحل هو المزج بين الحوافز الضريبية والأسعار الضريبية التي توفر المزايا الضرورية لتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يذكر أنه يجب الأخذ في الاعتبار تغيير طريقة الدمج الضريبي ، إن جنوب أفريقيا لديها الكثير من (مقادير الوصفة) بما في ذلك أولويات الإدارة الضريبية ووضع نظام مسبق للسيطرة على الضرائب وتنظيمها.

نتائج الدراسة :

تركزت الدراسة حول دور الإصلاح الضريبي واستخدامه لأدواته الضريبية المختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا ، مستخدمه المنهج الاستقرائي لتحليل البيانات عن كل من الإيرادات الضريبية المباشرة والغير مباشره ، وكذلك تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا طبقاً للقطاعات والمصادر والناتج المحلي ، خلال الفترة (١٩٩٤ – ٢٠١٠)

وبناء على ما تقدم خلال الطرح النظري لدراسة كيفيه استخدام الإصلاح الضريبي بأدواته المختلفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا ، فقد توصل هذا البحث الي الاتي :

١- لقد أدت الإصلاحات الأساسية للضريبة خلال العقد الماضي إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي، وحققت مكاسب في مجال العدالة من خلال توسيع الوعاء الضريبي.

٢- لا يمكن أن يعمل النظام الضريبي بشكل منفصل عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يجب أن يكون منسجمًا معها ومرتبطًا مع مراحل النمو والتطور الاقتصادي .

٣- أسهمت الإصلاحات الهيكلية الأساسية والتخفيضات الضريبية ضمن النظام الضريبي في تحسين العدالة والكفاءة والمصداقية وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- نظراً لأن الهيكل الضريبي على وشك أن يحقق الهيكل الملائم له، وهو ما ينعكس على الكفاءة والعدالة المتحققة، مما جعل المكاسب الناتجة عن سائر الإصلاحات الأخرى تبدو بسيطة.

٥- لقد أسهمت عقود من السياسات المحلية غير الملائمة في مجال التجارة في الأداء الاقتصادي الضعيف نسبياً لأفريقيا، وبالتالي في عدم قدرة جنوب أفريقيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستغلالها بفعالية في عملية النمو.

٦- وقد نجحت جنوب أفريقيا والتي تعد دولة نامية نسبياً وغنية إلى حد ما مقارنة بجيرانها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بمعدلات تقل كثيراً عما هو متوقع .

٧- وتعد جنوب أفريقيا مثالاً ممتازاً للدولة ذات الإمكانات الاقتصادية الضخمة، والتي لم تحقق معدلات الاستثمار التي تحتاج إلى تحقيقها.

٨- قدرة البلاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والمكاسب المتحققة من هذا النوع من الاستثمار تعتمد – إلى حد كبير – على مدى فعالية السياسات الاقتصادية العامة التي تنتهجها جنوب أفريقيا.

٩- غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر بجنوب أفريقيا اتخذت صورة الدمج بين الشركات وشراء بعضها للبعض الآخر، وهو ما يشير إلى أن جنوب أفريقيا لابد وأن تعمل بأشكال مختلفة للحصول على تلك التدفقات مثل (الاستثمارات الخضراء) التي تسفر عن العديد من المزايا. كما يوجد بجنوب أفريقيا مجموعات لشركات كبرى بالقطاع العام والمجتمع المدني التي تعارض المزيد من الإصلاح الاقتصادي.

١٠- على الرغم من الأسس السليمة للاقتصاد الكلي التي حظيت بالمدح والإشادة، وكذلك التحسينات المستمرة التي اتسمت بها استراتيجية جنوب أفريقيا الدافعة للاستثمار الأجنبي لم تحصل جنوب أفريقيا على الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو متوقع. والسبب في ذلك يرجع إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلاد كارتفاع نسبة البطالة، إلى جانب ظهور مرض HIV والإيدز. وعلاوة على ذلك فقد أدت الأزمة المالية إلى انسحاب المستثمرين الرئيسيين كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من الأسواق الناشئة. وفي هذا الصدد تأثرت الاستثمارات الأجنبية تأثرًا سلبيًا.

١١- إن حجم السوق، والعائد على الاستثمار كانا من أبرز العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر ، لاسيما تلك التدفقات الموجهة إلى السوق. وبالنسبة للدول النامية كجنوب أفريقيا يكون من الصعب اختبار معدل العائد على رأس المال لأن معظم الدول النامية لا يتوافر لديها سوق رأس مال تتسم بالكفاءة. وتعد مهارة الأيدي العاملة من بين العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢- إن الانفتاح والاستقرار السياسي والتنمية المالية والحوافز المالية والبنية التحتية كلها تعد أيضًا عوامل مهمة يتوقف عليها الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا.

١٣- عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بجنوب أفريقيا. وقد سبق وأن ناقشنا الاستثمار المحلي وسعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي. وقد ثبت أن هذه العوامل لها أهميتها في العمل على نمو الاقتصاد أو تراجعه إذا لم تتم إدارتها كما ينبغي.

١٤- بالمقارنة بالسياسات في القطاعات الأخرى فقد نجح برنامج تطوير صناعة السيارات (MIDP) نسبياً في جذب قدر كبير من الاستمارات الأجنبية نظرًا لمراجعتها من وقت لآخر. وبعض السياسات ما زالت بحاجة إلى المراجعة لتحديد مدى نجاحها أو فشلها. وباستثناء السنوات التي برزت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت منخفضة. وعندئذ يمكن أن يشير السيناريو إلى أن التدفقات لم تكون متوائمة مع المبادرات التي اتخذت. وهذا يدعم الحاجة إلى التحري عن العوامل الفعلية التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا.

١٥- تبين أن الحوافز الضريبية في جنوب أفريقيا كان لها دورًا في التأثير علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيض سعر الضريبة علي الشركات ، وهذا ما يعرف بالأثر المباشر للحوافز الضريبية . حيث كانت هناك علاقه عكسيه بين معدل الضريبة علي الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر .

١٦- وتحتاج جنوب أفريقيا إلى إعادة النظر في تطبيقها لأسعار الضريبة نظراً لأن الإجراءات الحالية لا تحقق الأثر المستهدف فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى يتأتى لها ذلك يجب أن تطلع على وجهات نظر منظمة (OECD) بشأن المنافسة الضريبية الضارة. وقد يكون الحل هو المزج بين الحوافز الضريبية والأسعار الضريبية التي توفر المزايا الضرورية لتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٧- حتى الأسعار المخفضة للضرائب المباشرة للاستثمار في مجال التجارة والأعمال قد تسفر عن إيرادات ضريبية كبيرة إذا اتسع نطاق النشاط الاقتصادي كرد فعل لتلك الحوافز، وينتج عن ذلك تزايد الثروة والإنفاق الذي يزيد من الأوعية الضريبية.

١٨- ليس ثمة طريقة بسيطة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فهناك عوامل كثيرة تتوقف على "حزمة المزايا المقدمة" حتى يتسنى للمستثمر أن يبحث البدائل المختلفة. إن اختلاف أسعار الضريبة أصبح أمرًا أكثر أهمية لقرار الاستثمار من ذي قبل.

توصيات الدراسة :

تقترح الدراسة الآتي :

١- العمل على تطوير وتدعيم وتحديث هياكل البنى التحتية للاقتصاد لما لها من أثر إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا .

٢- إعادة دراسة هيكل الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب ، حيث إنها غير كافيه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وترشيدها من خلال ربطها بالأولويات الاقتصادية والقرارات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية .

٣- دعم كفاءة وفاعليه المؤسسات الترويجية ، إضافة الي انتهاج سياسه استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من تحديد الميزة التنافسية التي تتمتع بها جنوب أفريقيا والمتمثلة في الموارد الطبيعية واستقرار البيئة الاقتصادية والسياسية.

١. العمل على إعطاء صوره جيده عن جنوب أفريقيا من خلال القيام بالحملات الإعلامية عن طريق إقامه ندوات ومؤتمرات حول فرص الاستثمار ، فالسياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك السياسه التي لا تركز علي الحوافز الضريبية التي تمنحها جنوب أفريقيا لهذا الاستثمار فحسب ، بل على المزايا النسبية التي يتسم بها الاقتصاد من سمات ، والتعريف بها من خلال توفير المعلومات والبيانات الإحصائية .